الفصل الحادى عشر

كلفة وتكلفة التعليم

مقدمة

أولا – العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم

ثانيا – مفهوم التكلفة

ثالثا – أهداف تكلفة التعليم

رابعا – أنواع التكلفة فى التعليم

خامسا – أهمية دراسة تكلفة التعليم

سادسا – كيفية حساب وقياس التكلفة فى التعليم

سابعا – مميزات التكلفة

ثامنا – خفض كلفة وتكلفة التعليم

obeikandl.com

الفصل الحادى عشر

كلفة وتكلفة التعليم

مقدمة

تشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى أن تكلفة التعليم فى تزايد مستمر ومن أهم العوامل التى ساهمت فى زيادة تكلفة التعليم ما يلى :

1- الزيادة السكانية الناتجة عن زيادة المواليد وقلة الوفيات وما يصاحب ذلك من زيادة فى الضغط على التعليم وبخاصة بعد ما تبنت معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامى المجانى فى مراحل معينة ، ومما يزيد أيضا من الضغط السابق زيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم فيه ، وإقبالهم عليه وهذه العوامل .

أولا – العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم :

من أهم العوامل المهمة فى زيادة كلفة التعليم فى الدول النامية :

1. محاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامى المجانى ليتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وربما الثانوية .
2. الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم مثل تقليل كثافة الفصل ، وإطالة اليوم المدرسى أو الدراسى ، والعام الدراسى والاهتمام بالمبانى المدرسية والوسائل المعنية وغير ذلك من الأمور التى عادة ما تزيد تكلفة التعليم إلا أنها مهمة وحيوية .
3. تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى التعليم الثانوى والتعليم العالى .

4. التوسع الكمى والكيفى فى التعليم العالى الذى يعد أكثر مراحل التعليم كلفة ، نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة ، مما قد يؤثر على باقى مراحل التعليم الأدنى .
5. هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية ربما لا تقل شأنا عن العوامل السابقة ولعل من أهمها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات وارتفاع المستوى العام للمرتبات وغيرها من المصاريف الجارية والرأسمالية

ثانيا – مفهوم التكلفة :

عرفت التكلفة فى المؤسسات التعليمية فقد عرفها هينجيت ، بأنها مقياس لمقدار الإنفاق النقدى الذى يتم فى سبيل تحقيق منفعة محددة ووضحها مونتير بأنها تعبر عن تضحية لغرض الحصول على منافع .

ويعرف حجازى التكلفة بأنها عبارة عن المبالغ النقدية التى يدفعها أو يتحملها المشروع فى سبيل الحصول على عوامل الإنتاج الضرورية لتحقيق الأهداف التى قام المشروع من أجلها .

والتكلفة بحد ذاتها متكونة من عدة عناصر الإنفاق.

وقد عرف آخرون عنصر التكلفة بأنه قيمة الكمية التى يتأكد استخدامها منه فى عملية إنتاجية أو خدمة معينة طبقا للقرارات المعتمدة لذلك أى يشترط فى العنصر أمران هامان هما :

أ- الاستخام الفعلى للعنصر .

ب- معيارية التكلفة .

فليس كل ما يستخدم من العنصر يندرج فيه ويحتسب بل يلزم أن تكون الكمية التى تتحمل بها العملية المعيارية وقانونية طبقا للقرارات وللمواصفات التى تحدد للعمليات التربوية واحتياجاتها الحقيقية ، ولذلك فالكمية الزائدة

التى استهلكت فعلا ، ولكن دون حاجة فنية لذلك ودون إفادة العملية بها وخروجا على المقررات المعتمدة لها لا تعتبر ضمن عناصر التكاليف بل هى خسارة يلزم مساءلة المتسبب عليها أو إدراجها ضمن بنود الهدر والضياع من كل ما تقدم.

ثالثا – أهداف تكلفة التعليم :

يعد هذا المجال من المجالات الحيوية التى جذبت ومازالت تجذب انتباه الباحثين فى اقتصاديات التعليم ويرجع ذلك إلى العديد من الأهداف التى من أهمها :

1- إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى ، وفى هذا يقرر ليونيز Lyons أن تقديرات النفقات الكلية للتعليم يعد شرطا أساسيا لمناقشة حصة التعليم من نفقات الميزانية وكذا من الناتج القومى الإجمالى .

2- توزيع الموارد المتاحة للتعليم وبخاصة الموارد المالية – توزيعا عادلا ومنطقيا بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة .

3- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التى تخصص لها فى الأوقات المحددة ، وفى هذا يقرر لوينز أيضا أن تحليل الكلفة لكل طالب ولكل فعل يزودنا بحافز كفاءة التعليم .

4- تعتبر دراسة تكلفة التعليم فى ماضيها وحاضرها أحد العوامل المساعدة على تقدير كلفة التعليم مستقبلا ، وتتبع عادة من أجل ذلك العديد من الطرائق التى تتطلب دراسة مستقلة .

5- إن دراسة الكلفة تفيد فى البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى المصدر التقليدية ، ولا سيما أن حجم الأموال التى تخصص للتعليم تعتبر أكبر من طاقة الدول وبخاصة النامية منها .

كما أن هناك حاجة لقياس تكلفة التعليم لاسيما بالنسبة للمشتغلين بالتخطيط التعليمى وتقدير كفاية النظم والبرامج التعليمية فى كافة مراحل التعليم ويتضح ذلك فيما يلى :

1- يساعد فى التعرف على نمو الإنفاق الكلى أو الجزئى على التعليم وتطور نصيب الفرد من هذا الإنفاق .

2- يبين الفروق فى تكلفة التلميذ الواحد بين مراحل التعليم المختلفة .

3- يعطى مؤشرا واضحا على اهتمام الدولة بالتنمية البشرية .

رابعا – أنواع التكلفة فى التعليم :

على الرغم من تعدد تصنيفات التكلفة فى التعليم كالتكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية والتكلفة التمويلية وغيرها والتى تزخر بها دراسات اقتصاديات التعليم إلا أنه أمكن النظر إلى التكلفة من خلال قسمين رئيسين وهما كالتالى :

القسم الأول : التكلفة المباشرة للتعليم

القسم الثانى : التكلفة غير المباشرة

ومن ثم محاولة التفريق بينها لغرض الوصول إلى تحديد دقيق للتكلفة الحقيقية للتعليم لما فى ذلك من أهمية قصوى لدى المخططين ومتخذى القرارات التعليمية ، وأنه على الرغم لما يمتاز به هذا النوع من التقسيم من سهولة ويسر إلا أنه يسقط من حسابه بعض الأنواع الأخرى من التكلفة كتكلفة الفرصة الضائعة والتكلفة الهامشية .

القسم الأول – التكلفة المباشرة للتعليم :

يقصد بالتكلفة المباشرة جميع الأموال التى يتم صرفها على توفير المدخلات اللازمة للتعليم كالمبانى والأجهزة وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم وغيرها ، وعادة ما يتم توفير هذه التكلفة من خلال الحكومات أو من خلال

الضرائب والرسوم أو الهبات والمساعدات .

ويلاحظ أن التكلفة المباشرة هى مباشرة لكونها محددة القيمة من جانب ومعروف من جانب آخر كيف تصرف ولأى غرض ، وفى هذا الصدد يعتقد اتكنسون Atkinson أن التكلفة المباشرة تحظى دائما باهتمام أكبر والسبب يعود لسهولة توفير الأرقام والبيانات حولها ، ولأن صرفها مؤثر على مستوى الضرائب ، كما يضيف أتكنسون أن الذى يحدد إجمالى التكلفة المباشرة هو معدل الإنتاج ، فمثلا كلما تزايدت تكلفة إنتاج ألف مقعد عن تكلفة إنتاج خمسمائة مقعد فإن إجمالى التكلفة لتعليم ألف تلميذ تزيد عن تكلفة تعليم خمسمائة تلميذ .

القسم الثانى – التكلفة غير المباشرة للتعليم :

إذا كانت التكلفة المباشرة هى تكلفة منظورة يمكن تحديدها بسهولة وهى المبالغ المالية المحددة للصرف على الأنشطة التعليمية فإن هناك تكلفة غير منظورة ويصعب تحديد قيمتها إلا أنها – مؤثرة فى مجمل تكلفة التعليم وهى التكلفة غير المباشرة ومن أمثلة التكلفة غير المباشرة الاختيار Opportunity Cost وتقوم على مبدأ اقتصادى وهو أن التكلفة الحقيقية لأى سلعة هى ما يجب أن يتركه المرء للحصول عليها .

فمثال التكلفة المباشرة هو كالتالى :

إذا تحتم على التلميذ أن يختار بين شراء كتاب أو شراء لعبة واختار شراء الكتاب فإن الثمن الحقيقى للكتاب هو ماتخلى عنه اللعبة .

والمثال الأقرب والملحوظ أكثر فى التعليم بالنسبة للتكلفة غير المباشرة هو قيمة وقت التلميذ ، فبعض التلاميذ يضطرون للبقاء فى التعليم لوقت أطول نتيجة للرسوب مثلا أو لأى ظروف أخرى مما يجعلهم من ناحية أكبر من

اقرانهم وأنهم قد تجاوزا السن الأدنى لترك التعليم وأصبحوا فى سن العمل إلا أنهم تخلو عن العمل واختاروا الدراسة ففى هذه الحالة فإن تكلفة الاختيار لأوقاتهم هو ما تركوه من مكاسب .

وعلى الرغم من أن مبدأ تكلفة الاختيار كمثال على التكلفة غير المباشرة هو مبدأ حقيقى من الناحية النظرية إلا أنه يواجه بصعوبات كثيرة عند النظر إليه من الوجهة العلمية أى عند محاولة حسبانه أو تحددي قيمته .

ويعتقد فايزى J-Vaizey أن تلاميذ المدارس لا يفكرون فى الدخل المتروك لأنهم أصلا ممنوعون من العمل قانونا فى كافة بلاد العالم ، إلا أنهم فى هذه السن يقدرون قيمة وقتهم ولكنهم لا يستطيعون الحصول على عمل إلا لبعض الوقت وتكون فى هذه الحالة مكاسبهم المتروكة صفرا .

وهذا يعنى أن تكلفة الاختيار يمكن أن يكون لها تطبيقات هامة فى حقل التعليم وذلك أن اتخاذ القرار التعليمى هو بالضرورة اختيار بين بدائل تستخدم لها كل الموارد القليلة المتاحة ويمكن إعطاء أمثلة على وجهة النظر هذه بالقول.

إن تكلفة إحدى طرق التدريس هى فى الحقيقة الفوائد التدريسية المتروكة والتى من المتوقع حدوثها لو استخدمت طريقة تدريس بديلة وتصبح فى هذه الحالة تكلفة الاختيار هى التعليم المتروك .

خامسا : أهمية دراسة تكلفة التعليم :

لدراسة مصروفات التعليم وتكلفته أهمية خاصة للتخطيط التعليمى سواء اعتبر التعليم بندا من بنود الاستهلاك أم عاملا من عوامل الإنتاج بالنسبة للدولة ، فمن المهم جدا ، تقدير مصروفات التعليم وتحديد تكلفته ولتقدير هذه المصروفات من أجل إمكانية تحديد وتحقيق أية خطة من خطط التعليم بمراحله كافة لا بد من توافر المقاييس أو المؤشرات التى بواسطتها يمكن

تحقيق أهداف الخطة التعليمية لأية مرحلة كانت وهى :

1- ميزانية الدولة والإنفاق على التعليم :

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على قطاع التعليم والمراحل التى تليها مؤشرا لتقدير مصروفات التعليم فى المستقبل ، وإن كل زيادة فى ميزانية الدولة تستتبعها زيادة فى الإنفاق على هذا التعليم ، ولذلك يمكن اتخاذ متوسط نسب ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة لعدة سنوات ماضية نموذجا لنسبة ما يصرف عليه من ميزانية الدولة فى المستقبل ، أو اتخاذ اتجاه التطور فى هذه النسب فى السنين القادمة ، ويمكن أن نضيف هنا حقيقة أخرى بأن ميزانية الدول وتطوير ما يصرف على التعليم بالنسبة لها لا يمكن أن يعتبر أساسا وسليما تبنى عليه فقط تقديرات ومصروفات التعليم وذلك للأسباب الآتية :

أ- تتفاوت نسب ما يصرف على التعليم فى الميزانية العامة تفوتا كبيرا حتى بين الدول التى لا يوجد بينها تفاوت كبيرا فى مستويات المعيشة كما فى بعض الدول أمريكا اللاتينية والأسيوية .

ب- إن ميزانية التعليم فى أى بلد لا تمثل جملة المصروفات الحقيقية على التعليم فيما يصرفه الأفراد أو الهيئات الخاصة لا يدخل غالبا الإحصائيات فيما يتعلق بما تصرفه كل من الدول أو الهيئات الخاصة على التعلين تبعا لنظامها الاجتماعى والسياسى ، فإن نسبة ما يصرف على التعليم العام والمراحل التى تليها إلى جملة ميزانية الدولة لا يمكن أن يعتبر مؤشرا أو نموذجا عند تقدير مصرفوات التعليم فى المستقبل لهذه الدولة .

ج- إن مسئولية الدولة على التعليم تزداد باستمرار فبازدياد الإنفاق على التعليم وتعميم مبادىء تكافؤ الفرص التعليمية وتطبق مبدأ مجانية التعليم ، فإنها جملة ما يصرفه الأفراد أو الهيئات على التعليم يتناقص

باستمرار أو يكاد ينعدم أو على هذا فقد تكون زيادة مصروفات التعليم ناتجة فى أن جزءا أكبر من الخدمة التعليمية اصبح يعتمد على الدولة .

2- الدخل القومى وتقدير مصروفات التعليم :

يعتبر تطور الدخل القومى مؤشرا أو مقياسا أكثر ملائمة فى تقدير مصروفات التعليم والإنفاق عليه من تطور ميزانية الدولة ، فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة ودخل الفرد ، فإن ارتفاع فى مستوى المعيشة أو زيادة فى نصيب الفرد فى الدخل القومى تجعل مستعدا لأن يبقى ابنه سنوات طوال فى التعليم .

وأن يمنحه فرصا أكبر للصعود إلى السلم التعليمى العالى ، كما أن ازدياد الدخل القومى يجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزءا أكبر من ميزانيتها سواء فى الناحية المطلقة أو من ناحية نسبة هذه المخصصات إلى الدخل القومى .

وتظهر هذه الحقيقة فى المملكة العربية السعودية حيث تحول التعليم ومجانيته والتعليم وتعميمه إلى عمل كبير وتم رصد الأموال الضخمة إليه ، وأن ما يصرف على التعليم يعتبر عاليا جدا قياسا للعائد المتحقق منه ، منه ، حيث تنفق الدولة قرابة ربع ميزانيتها على التعليم أى ما يعادل 7 ٪ من الإنتاج القومى العام .

ويتضح من كل ذلك أن النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومى أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمى الذى يمكن أن يحدثه المجتمع كله فى جهاز التعليم للحاضر والمستقبل .

سادسا : كيفية حساب وقياس التكلفة فى التعليم :

إن تعبير التكلفة غالبا ما يقصد به المصروفات الجارية على التعليم

ولكن بالنسبة لأغراض تحديد الإنفاق والعائد بالنسبة لمشروع استثمارى يصبح من الضرورى أن تحدد التكلفة الكلية الفعلية للمشروع وتشمل قيمته ما يتضمن عدم استثمار الموارد المالية فى مشروعات استثمارية أخرى بديلة فإن هذا الاختيار ينبنى على مقارنة معدل العائد فى المشروعات الاستثمارية المختلفة بما يؤدى إلى تفضيل الاستثمار فى مشروع بعينه .

والمصروفات المالية فى الاستثمار التعليمى لا تمثل إلا جزء من التكفة الكلية الفعلية والمصروفات المالية تتمثل فى مرتبات المدرسين وإيجار المبانى وثمن التجهيزات والأدوات الكتابية والمواد الأخرى والخدمات ولكن الجهاز التعليمى يستهلك بجانب ذلك موارد مالية أخرى تنعكس فى صورة مصروفات مالية ومثال ذلك الدخل المقدر أن يكسبه التلاميذ المقيدون لو أنهم شاركوا فى سوق العمل .

ويقصد بحساب التكلفة والعائد مقارنة تكلفة مشروع استثمارى بالعائد المنتظر بقصد تحديد مدى فائدته .

وينظر إلى تحليل فى التعليم على أنه يخدم غرضين رئيسين أولهما تشخيصية كأداة لتحليل العمليات الاقتصادية فى التعليم وثانيهما كزاوية تنظر منها إلى النظم التعليمية .

وهناك أسلوبان لتحليل التكلفة التعليمية :

الأسلوب الأول – هو أسلوب التحليل الشامل الذى يتناول تحليل وضع التعليم بالنسبة للاقتصاد القومى ومقارنة التعليم بالدخل القومى وبالميزانية العامة للبلاد ومثل هذا الأسلوب مفيد لعمل الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة .

الأسلوب الثانى – وهو ما يتعلق بالتحليل التفصيلى للتكاليف الكلية

ووحدة التكلفة حسب نوع التعليم ومستواه والغرض من الإنفاق ، أما بالنسبة لنوع التعليم يميز هذا الأسلوب بين تحليل التكلفة بالنسبة للتعليم العام والتعليم الخاص فقد وجد أن متوسط التكلفة لا يكون واحدا فى كلا النوعين من التعليم وبالتالى فإن نوعية الخدمة المترتبة على هذا الفرق يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، ففى بعض البلاد تكون المدارس الخاصة أقل فى المستوى المدارس العامة ، وفى بعض الحالات يكون العكس أما تحليل التكلفة حسب مراحل التعليم المختلفة ؛ فإنه يقوم على أساس حساب تكلفة التلميذ فى كل مراحل تعليمه على حدة فى التعليم الابتدائى وفى المتوسط وفى الثانوى ، أما تحليل التكلفة حسب الغرض فهو يتوقف على الغرض من تحليل التكلفة هل هو دراسة التكاليف المباشرة للتعليم مثلا أو التكاليف غير المباشرة أو التكاليف الاجتماعية وهناك أيضا التكلفة حسب طبيعة الإنفاق ذاته .

فمن المهم التعرف على متوسط أو معدل تكلفة التلميذ الواحد فى فترة زمنية كفصل دراسى واحد أو سنة دراسية أو خلال فترة الخطة الخمسية أو العشرية للتعليم ، وعادة ما يتم ذلك من خلال الطريقة البسيطة لاستخراج معدل التكلفة وهى :

$$\text{معدل تكلفة التلميذ الواحد} = \frac{\text{المجموع الكلى للإنفاق لفترة محددة}}{\text{عدد التلاميذ للفترة ذاتها}}$$

وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة حيث أنها تقسم الإنفاق الكلى بنسب متساوية على جميع إلا أنها تغفل جوانب أخرى من الإنفاق وهى التكلفة غير المباشة للتعليم مما يجعل هذه الطريقة تتصف بعدم الدقة الكافية إلا أنه يأخذ على هذه الطريقة مأخذين أساسيين وهما كالتالى :

1. إن كلفة الطالب الواحد المستخرجة بهذه الطريقة لا تشتمل على

الكلفة غير المباشرة كالدخل الضائع والتى تمثل فى أقل تقدير حوالى ثلث الكلفة الحقيقية .

2. أن هذه الطريقة لا تراعى اختلاف أنواع الإنفاق الفعلى والمقسم بشكل عام إلى نفقة جارية ونفقة رأسمالية ، يضاف إلى ذلك أن النفقة الرأسمالية هى عبارة عن استثمارات طويلة المدى يستفاد منها فى تربية أجيال متعاقبة من الطلاب خلال سنوات عديدة .

سابعا – مميزات التكلفة :

يتضح أنه من أهم مميزات التكلفة ما يلى :

1- إن التكلفة تعبر عن تضحية اقتصادية .

2- أن التكلفة يمكن أن يعبر عنها بوحدات نقدية .

3- أن التكلفة تمثل القدر الواجب أن تتحلمه المؤسسة التعليمية فى سبيل تحقيق أهدافها ، أى القدر الذى يتحقق للمشروع من ورائه النفع والاستفادة وإن التكلفة يجب أن يقابلها خدمة أو منفعة ضرورية بالنسبة للمشروع التربوى .

4- أن التكلفة تمثل فى الاستخدام الفعلى للعنصر طبقا للمعايير المقررة ، فإن لم يتم استخدام العنصر لا تعتبر عنصرا من عناصر التكليف فمثلا شراء أجهزة ومعدات ومواد تعليمية متنوعة لا يجعل منها عنصرا من عناصر التكلفة إلا إذا تم استخدامها فى العمليات التعليمية الإنتاجية فإن لم تستخدم اعتبرت ضمن الأصول المتداول للمؤسسة التعليمية .

5- يمكن التنبوء بالتكلفة وتحديدها مقابل البدء فى الإنتاج والعمل أو تخريج وجبات من الطلبة أو إنتاج بحوث علمية ، ومن هذا يتضح أن أن تعريف التكلفة إجرائيا ما هو إلا عبارة عن تضحية اقتصادية يتحلمها المشروع التربوى أو المؤسسة التعليمية مقابل خدمة أو منفعة ضرورية تستخدم طبقا المعايير المقررة ويمكن قياسها فى شكل وحدات نقدية .

سابعا – خفض كلفة وتكلفة التعليم :

هناك مداخل متعددة لمواجهة مشكلات التكلفة منها ما يتعلق بزيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته وهذا الاتجاه يلقى الكثير من التأييد لا سيما فى الأونة الأخيرة فيشر ماثيوس Mathews أن على التربويين أن يهتموا بفاعلية النفقات التربوية بالنسبة للأغراض المنشودة على الأقل قدر محاولتهم زيادة مستوى هذه النفقات .

ويتفق سنل Snell مع ماثيوس حيث يؤكد على وجب ترحيب التربويين ورجال الإدارة بالاهتمام المتزايد من جانب المجتمع بعامة والذى يدف إلى التأكد من أن الموارد التى خصصت للتعليم تكون مستخدمة لأقصى حد ممكن من الفاعلية ويحدث هذا فى أوقات الأزمات المالية بخاصة ، حيث توجد ضغوط متزايدة على الموارد الحقيقية المتاحة لمؤسسات المجتمع .

وأن من أهم أغراض دراسة تكلفة التعليم بل من أهم أغراض التخطيط التربوى بوجه عام أن نحصل على تربية أكثر نفعا وفعالية عن طريق أقل النفقات الممكنة .

وأن خفض كلفة التعليم فهناك بعض الوسائل التى من شأنها أن تؤدى إلى تخفيض كلفة التربية دون أن يؤدى ذلك إلى هبوط مستواها وتخفيض إنتاجيتها ومن أهم هذه الوسائل ما يلى :

أولا : كلفة الساعة الدراسية :

وهذه الكلفة تشمل نوعين من النفقات :

أ- النفقات الجارية

وهذه النفقات تشمل نفقات الإدارة ونفقات التعليم ، ولاشك أن أجور المعلمين تحتل مكانة أساسية فيها إذ تبلغ 80 ٪ تقريبا من تلك النفقات وأننا لا

نستطيع أن نخفض الكلفة عن طريق تخفيض أجور المعلمين غير أننا نستطيع أن نخفض الكلفة فى هذا المجال عن طريق جعل عمل المعلمين مفيدا وفعالا إلى أقصى مدى ممكن ، ويكون ذلك بوسائل عديدة منها :

1- اللجوء إلى بعض الأساليب الفنية التى تزيد من فعالية المعلمين .

2- توفير الأجهزة والأدوات المدرسية التى تزيد من نتاجهم .

3- تحسين الكتاب المدرسى .

4- زيادة عدد طلاب الصف الواحد غير أن مثل هذه الزيادة لها حدودها التربوية وهى تتغلب إلى ضعف فى نتاج المعلم إذا جاوزت حدا معينا .

ب-النفقات الرأسمالية :

فتشمل خاصة نفقات الأماكن والأبنية المدرسية وفى هذا المجال قامت دراسات عديدة من أجل تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية مع تحسين شروطها التربوية وتبين هذه الدراسات أنه من الممكن الحصول على وفر هام عن طريق :

1- حسن اختيار مكان المدرسة بالنسبة إلى السكان .

2- توفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة فى مواد البناء .

3- تنظيم الأبنية وأشكالها وأقسامها وصفاتها .

4- الهبوط بتكاليف الأبنية المدرسية إلى النصف إذا توافرات الدراسة الفنية والتربوية اللازمة .

ثانيا : تجديد محتوى التعليم (العناية بكيف التعليم) :

يشمل مناهج التعليم وطرائق التعليم والوسائل التعليمية والإدارة التربوية والكتب المدرسية وخطط الدراسة ، فعندما نضع قدرا من المال فى عملية إنتاجية معينة ينبغى ألا ننسى أن من خير وسائل استثمار هذا المال على أحسن وجه ممكن أن نعنى بما يجرى ضمن هذه العملية أى نعنى بأدوات الإنتاج

بالوسائل الفنية المتبعة عن طريق الإنتاج وبالمثل نحن نوظف أموالا معينة فى التربية ومن خير أساليب الإفادة من هذه الأموال على أحسن وجه أن ندرس بدقة ما يجرى خلال العملية التربوية أى مضمون ذلك التعليم والأسلوب المتبع فيه .

ثالثا : معالجة مشكلة الإهدار المدرسى :

تلعب معالجة مشكلة الإهدار المدرسى دورا هاما فى تخفيض تكلفة التعليم ويتجلى الإهدار المدرسى Wastage فى الرسوب والتسرب droput لأنه يريد من نفقات التعليم زيادة كبيرة ويمكن أن يحقق وفرا واضحا فى هذه النفقات عن طريق التخفيف من مداة .

رابعا : ارتباط التربية بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذا أردنا أن ننظر إلى أمر الكلفة من زاوية أوسع ، أمكن أن نبحث فى تخفيض كلفة التربية على المدى الطويل عن طريق جعلها أوثق ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق تكييف التعليم بالتالى تكيفا دق مع تلك الحاجات ويكون ذلك بتعديل مناهج التعليم وبالعناية بالتعليم الفنى والمهنى .

خامسا : وضع خطة تربوية توازن بين النفقات الممكنة وإنتاجية التربية :

إن خير وسيلة لتخفيض تكلفة التعليم تأتى أولا وأخيرا عن طريق وضع خطة تربوية مدروسة ، فمثل هذه الخطة تستطيع أن توازن بين المطالب المختلفة وتقارن بين النفقات الممكنة وتبحث فى شتى الحلول التى تخفض النفقات ونضع بعد هذا كله صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التربية وبين إنتاجيتها ، بين تخفيض تلك النفقات وبين الحفاظ على مستوى التربية .

وبالإضافة إلى هذه الوسائل إلى خفض كلفة التعليم هناك إجراءات أخرى اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات وهما كالتالى :

1- إجراءات مباشرة تستهدف تخفيض كلفة التعليم بطريقة مباشرة .

2- إجراءات غير مباشرة تستهدف رفع كفاءة العملية التعليمية مما يترتب عليه خفض الكلفة بطريقة مباشرة .

أولا - الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم :

من أهم الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول لخفض الكلفة لمواجهة قلة الموارد المالية المتاحة للتعليم ما يلى :

1- زيادة كثافة الفصل :

إن كثافة الفصل المثلى يجب ألا تتجاوز خمسة وعشرين طالبا أو طالبة ، وأن هذه الكثافة تختلف بدرجات متفاوتة وفقا لنوع التعليم أو مستواه ، ونتيجة لعجز ميزانيات التعليم فى بعض الدول اضطرت الجهات المسئولة عن التعليم لرفع كثافة الفصل مما جعلها تصل فى بعض الأحيان إلى ما يزيد عن ستين فصل .

2- استخدام المبنى المدرسى لأكثر من فترة طلابه .

إن الوضع الطبيعى للتعليم أن يبقى التلاميذ فى مدارسهم لفترة يوم كامل يبدأ فى الصباح ويستمر حتى المساء ، وبذلك يتيح للطلبة كافية للدراسة وممارسة النشاط اللاصفى ، ولكن تحت قلة المبانى المدرسية فى مواجهة تزايد سريع فى عدد الطلاب ، اضطرت كثيرا من الدول النامية والأقل نموا إلى استخدام المبانى المدرسية لأكثر من مدرسة أو دورة طلابية ، واضطرت بعض هذه الدول إلى شغل المبنى المدرسى لثلاث دورات كل دورة لا يتجاوز عدد الساعات التى يمضيها الطالب فيها ثلاث ساعات ، ومعنى ذلك أن المبنى المدرسى الذى لا يتسع

لأكثر من 100 طالب أو طالبة ليوم دراسى كامل أصبح قادرا على أن يتسع لثلاثمائة طالب أو طالبة .

3- زيادة نصاب المدرسى :

من الوسائل التى استخدمت لخفض كلفة التعليم رفع نصاب المدرسى، ومن المعروف أن نصاب المعلم لا يتجاوز عادة ثمانية عشر أو عشرين ساعة فى الأسبوع ، إلا أن بعض الدول رفعت هذا النصاب إلى حوالى 24 ساعة ، بل جعلت بعض المدرسين يقومون بتدريس ساعات فوق النصاب بأجور زهيدة ، وفى التعليم الجامعى حيث يجب ألا يزيد نصاب عضو هيئة التدريس عن عدد قليل من الساعات ، نجد أنه قد تجاوز فى بعض الأحيان النصاب الذى يقوم به معلم المرحلة الابتدائي بتدريسه أسبوعيا .

4- استخدام كفاءات تعليمية متدنية :

لخفض كلفة التعليم درجة بعض الدول أو بعض مؤسسات التعليم على استخدام معلمين مستويات تعليمية متدنية ، فاستخدمت هذه الدول والمؤسسات معلمين غير مؤهلين تربويا أو غير حاصلين على المؤهل أو المستوى التعليمى المناسب ، وفى التعليم الجامعى استعانت بعض دول الخليج بأعضاء هيئة تدريس من رتبة وظيفة أقل ليحلو محل أعضاء من رتب تعليمية أعلى ، أو فرضت على المعيدين والمعيدات والمدرسين المساعدين (المحاضرين) أن يقوموا بتدريس محاضرات نظرية .

5- التوسع فى إنشاء فصول بالمدارس القائمة :

إنه بسبب الارتفاع الشديد فى كلفة المبانى المدرسية الجديدة ، درجت بعض الدول على إنشاء فصول على مساحات الفضاء داخل المدرسة ، والتى كانت تستخدم كمساحات للعب أو الأنشطة المدرسية ، وقد ظهر ما يعرف باسم الفصول الطائرة وهى الفصول التى تبنى على أعمدة

خرسانية تتيح للتلاميذ استخدام المساحة الفضاء أسفلها ، وقد ترتب على ذلك ازدحام المدارس ازدحاما شديدا ، كما أدى إلى أن أصبحت المدارس بلا أفنية أو أحواش تمكن الطالب من اللعب أو ممارسة أى نشاط .

6- التخلى عن برامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية :

إنه لعدم وجود موارد مالية كافية للتعليم أهملت كثيرا من الدول النامية برامج النشاط المدرسى كالنشاط الرياضى والنشاط الموسيقى والبرامج الثقافية المختلفة ، كالمسرح والصحافة المدرسية والمناظرات الشعرية والأدبية والبرامج الترويحية كالرحلات والزيارات وغيرها . كما أوقفت الواجبات التى كانت تقدم للطلاب ، فقد كان يقدم لجميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية وجبات ساخنة فى مطاعم خاصة للطلبة ، ومع زيادة أعداد الطلبة ونقص الموارد المتاحة اضطرت السلطات التعليمية إلى تقديم وجبات جافة ثم أبطل تقديم هذه الوجبات تماما .

7- استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من تلميذ :

يشكل الكتاب المدرسى أعباء كبيرة على ميزانيات التعليم ، ولخفض كلفة التعليم اتجهت بعض الدول النامية وغيرها إلى استخدام الكتاب المدرسى لأكثر من تلميذ ، بمعنى أن الكتاب المدرسى يعتبر بمثابة سلفة للتلميذ يستلمه فى بداية العام الدراسى ، وعليه أن يسلمه لإدارة المدرسة فى نهاية العام ليسلم الكتاب نفسه فى بداية العام الدراسى التالى لطالب آخر ، ولقد لاقت هذه الطريقة لتقليل كلفة التعليم نقدا شديدا من منطلقات تعليمية وإدارية وصحية ، فمن جانب تعليمى فإن سوء استخدام الكتاب المدرس من قبل كثير من التلاميذ يجعله غير صالح للاستخدام لتلاميذ آخرين ، كما أن اتباع هذا السبيل يؤدى

إلى متاعب إدارية للمدرسة من حيث ضرورة توفير إدارة بالمدرسة لتسليم الكتب ثم استلامها ثم إعادة تسليمها ، كان أن الكتب المستخدمة قد تؤدى إلى انتشار أمراض معينة من تلميذ إلى تلميذ آخر .

8- تصميم المبانى المدرسية وتنفيذها :

اتجهت بعض الدول لتخفيض كلفة التعليم إلى إعادة النظر فى تصميم المبانى المدرسية والمواد المستخدمة فى بنائها ، فمن ناحية التصميم روعى أن يكون التصميم أكثر مرونة بحيث يمكن أن يحقق المبنى كثر من غرض تعليمى ، فالفصول قد تكون بجدر متحركة لتكبير الفصول أو تضييقه وفقا للحاجة ، وإنشاء المدرسة بالقرب من نوادى رياضية لاستخدام إمكانات النادى فى تقديم الخدمات الرياضية للطلاب ، وإنشاء المدارس الصناعية بالقرب من المصنع أو داخله لتوفير إمكانات التدريب العملى ، كما اتجهت كثيرا من الدول لاستخدام نماذج معينة للمدارس الكبيرة أو الصغيرة والمدارس العامة أو التقنية لتوفير كلفة تصميم المدارس ، كما اتجهت دول أخرى لتجريب استخدام الخامات المحلية فى البناء لخفض كلفة المبانى وجعله أكثر اتساقا مع متطلبات البيئة .

9- الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد :

يعتبر التعليم عن بعد بأساليبه المختلفة من استخدام للحزم التعليمية البريدية أو استخدام الإذاعة والتلفزيون اتجاه جديد فى التعليم لتوسيع نطاق الخدمة التعليمية وتوصيلها لمن لا يستطيع الوصول إليها أو الانتظام فيها داخل المدرسة أو الجامعة ، والجامعات المفتوحة أو جامعات الهواء والتعليم من خلال المراسلة من أشهر النماذج لهذا النوع من التعليم ، وعلاوة على هذا الهدف السامى بفتح طريق ثانى للتعليم لمن فاته قطار التعليم النظامى ، فإن هذا التعليم يمتاز أيضا بانخفاض

كلفته ، وقد قدمت الجامعة المفتوحة فى انجلترا خدمات تعليمية لعدد كبير من الطلاب بكلف أقل بكثير من نظيراتها الجامعات الأخرى ، وعدد الطلاب المسجلين فيها يفوق عدد الطلاب المسجلين فى أى جامعة أخرى فى انجلترا .

10- نقص سنوات السلم التعليمى

تتجه اليوم معظم دول العالم لرفع مستوى التعليم لأبنائها إلى زيادة عدد سنوات سلم التعليم فى مرحلة التعليم الإلزامى ففى مصر ولتطبيق نظام التعليم الأساسى الذى أقره قانون التعليم لعام 1982 صار من حق التلميذ أن يحصل على تعليم مدته تسع سنوات من سن السادسة وحتى سن الخامسة عشر ، وصار من واجب الدولة أن تقدم له هذا التعليم الأساسى ، إلا أنه فى عام 1988 قررت الحكومة المصرية خفض مدة التعليم الأساسى إلى ثمان سنوات فقط بحيث يحصل التلاميذ المنقولين إلى الفرقة الخامسة بدارسة مقررات الفرقة الخامسة والسادسة دفعة واحدة ، وأن يكون من حق التلميذ المنقول إلى الفرقة الثانية من المرحلة الإعدادية أن يتقدم إلى امتحان نهاية هذه المرحلة من التعليم الأساسى ، أى أن يدرس تلميذ الفرقة الثانية مقررات الفرقة الثانية والثالثة دفعة واحدة ، والسبب الرئيسى والأساسى فى هذا الإجراء العنيف والسريع هو خفض كلفة التعليم الأساسى ، فإن خفض عدد سنوات الدراسة فى التعليم الأساسى من تسع سنوات إلى ثمان سنوات فقط سوف يخفض كلف هذا التعليم بحوالى 12 ٪ من كلف هذا التعليم كما سيزيد من إمكانات القبول لهذا التعليم بنفس النسبة تقريبا .

وجميع الأساليب وغيرها نماذج لإجراءات لخفض كلفة التعليم بطريقة مباشرة قد يضطر إليها المخطط التعليمى لمواجهة القصور فى

الميزانيات المخصصة للتعليم ، إلا أن استخدام . هذه الأساليب يجب أن يكون فى أضيق نطاق ويجب أن تستخدم بحذر شديد ، ذلك أن هذه الأساليب المباشرة لخفض الكلفة سوف تؤدى بالضرورة إلى خفض نوعية التعليم المقدم ، وقد توصل فى النهاية إلى تدهور وإنهيار العملية التعليمية كلها فسوء استخدام هذه السبل قد ينتج عنه تعليم سىء لا تقع فيه ، كما أنها قد يؤدى إلى اتجاه الأفراد نحو تعليم أبنائهم فى المدارس الخاصة مما يؤدى إلى زيادة كلفة التعليم ونقل أعبائه من الدولة إلى الأفراد .

ثانيا – الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم :

تستهدف الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم خفض الكلفة من خلال رفع كفاية التعليم المقدم وتحسين مستواه ومن هذه الإجراءات ما يلى :

1- تقليل معدلات التسرب :

ظاهرة التسرب فى التعليم من أهم المشكلات التى يعانى منها التعليم فى الدول النامية ، وفى بعض هذه البلاد تصل نسبة التسرب إلى ما يزيد عن 20٪ وتنخفض فى المراحل التالية من 10 ٪ أو 5 ٪ والتلميذ المتسرب هو التلميذ الذى لا يكمل دراسته حتى نهاية المرحلة التعليمية بنجاح ، ولذلك فإن ما يصرف عليه يدخل فى باب الفاقد أو الهدر فى التعليم ، وكلفة السنوات الدراسية التى صرفت عليه تعمل على كلفة هؤلاء الذين أكملوا المرحلة بنجاح ، لذلك فإن من أهم الأساليب غير المباشرة لخفض كلفة التعليم خفض معدلات التسرب أو القضاء على هذه الظاهرة تماما وعلى العوامل التى تؤدى لها .

2- خفض نسب الرسوب :

يدخل الرسوب مع التسرب فى باب الهدر فى التعليم ، ذلك أن التلميذ الذى يعيد فرقته يضاعف كلفة تعليمه فى هذه الفرقة ، إضافة إلى

ذلك فإن الرسوب يعتبر من أهم أسباب التسرب ، ولاشك أن رفع كفاية التعليم وتحسين نوعية المناهج وطريق التدريس وأساليب التقويم يؤدى إلى تقليل نسب الرسوب ، وقد اتبعت كثيرا من الدول نظام النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية الأمر الذى أدى من جانب إلى خفض كلفة التعليم فى هذه المرحلة ، إلا انه من جانب آخر أدى إلى انخفاض مستوى التلاميذ تعليما فى بعض الأحيان .

3- رفع كفاية المعلم :

إن من أهم عوامل رفع كفاية التعليم وبالتالى خفض كلفته ، العناية بإعداد المعلم وحسن تدريبه ، ذلك أن تحسين نوعية المعلم يؤدى بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم المقدم بما يمنع عوامل الهدر من تسرب ورسوب ، وكما تقول استراتيجية التعليم فى مصر لعام 1987 أن زيادة فعالية وتدريب المعلمين لكى يتولو تعليم التلاميذ والطلاب على نحو يزيد من قدرتهم على التفكير العلمى والإبداع والابتكار ، بدلا من تعليمهم على الاستيعاب والتلقين يخفض من كلفة التعليم ، فهذا الأسلوب يسمح بنجاح التلاميذ والطلاب ويحول دون بقائهم للإعادة فى ذات الصف .

4- تطوير المناهج وأساليب التدريس :

من العوامل الهامة التى ترفع من كفاية التعليم وتؤدى بالتالى إلى خفض كلفة ، تلك الجهود التى تبذل لتطوير المناهج وأساليب التدريس ، فكل تحسين فى المنهج وتطوير لأساليب التدريس يعطى عائدا كبيرا فى تحسين العملية التعليمية وزيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها مما يعنى خفضا للكلفة ، وأن المناهج التى تستهدف حشو عقول التلاميذ وذاكرتهم بمعلومات ميتة غير وظيفية ، وأساليب التدريس التى تستهدف الحفظ والاستذكار والاسترجاع فقط لا تؤدى إلى

تطوير عقلية التلميذ وتنمية قدرته على التفكير والإبداع ، بل تؤدى إلى تعطيل هذه القدرات ، ومن ثم يدخل ما يصرف على هذه المناهج والأساليب الحقيقية فى باب الهدر والضياع مما يعنى إضافة كلف لا محل لها والأساليب الحقيقية فى باب الهدر والضياع مما يعنى إضافة كلف لا محل لها على التعليم.

5- تطوير نظم التقويم والامتحان :

يعتبر تطوير نظم التقويم والامتحان من العوامل الهامة لخفض كلفة التعليم ، حيث أن جزءا كبيرا من نفقات التعليم تضيع نتيجة الرسوب وما ينجم عنه من تسرب ، وارتفاع معدلات الرسوب يرجع لدرجة كبيرة لسوء نظم التقويم والامتحانات ، فالامتحانات التى تعتمد على الاختبارات التحريرية فقط التى تعقد فى نهاية العام الدراسى دون متابعة مستمرة للتلميذ طوال العام الدراسى ، والتى لا تقيس مهارة أو قدرة عملية أو إنتاجية أو قدرة على الفهم والتفكير تؤدى إلى هدر فى العملية التعليمية ترتب عليه زيادة لا محل لها فى الكلفة ، لذلك فإن تطوير نظم التقويم والامتحان يساهم فى الارتقاء بالعملية التعليمية بما يؤدى إلى استغلال الموارد المالية المتاحة للتعليم أفضل استغلال ممكن .

6- ترشيد مواقع المدارس :

إن سوء اختيار مواقع المدارس يمكن أن يؤدى إلى زيادة فى كلف التعليم، فقد يؤدى اختيار موقع المدرسة فى منطقة آهلة بالسكان إلى دفع قيمة عالية جدا لثمن الأرض التى تقام عليها المدرسة مما يؤدى إلى كلفة عالية ، إضافة إلى ما يسببه اختيارهذا الموقع من مشكلات خاصة بانتقال التلاميذ إلى المدرسة وعدم وجود أماكن لانتظار السيارات ، وقد يكون من الأفضل تقليلا للتكلفة اختيار موقع آخر للمدرسة تكون قيمة

الأرض فيها أقل والاعتماد بدرجة أكبر على توفير إمكانات نقل التلاميذ ومن المهم عند التخطيط للمجتمعات الجديدة أن يراعى التخطيط تخصص مواقع مناسبة للمدارس لخدمة هذه المجتمعات بدلا من البحث عن هذه المواقع عندما ترتفع قيمة الأراضى مما يترتب عليه زيادة فى كلف التعليم ، وأن ترشيد مواقع المدارس ودراسة الكلف البديلة لقيمة الأرض واستخدام الحافلات لنقل التلاميذ أو ترك مسئولية نقل التلاميذ عن الآباء تدخل فى نطاق مسئوليات التخطيط التعليمى ، والتخطيط الجيد فى هذا المجال يمكن أن يؤدى إلى خفض كبير فى النفقات .

7- إقامة مجمعات للمدارس والتوسع فى المدارس ذات الفصل الواحد :

إن المجتمعات ذات الكثافة السكانية القليلة يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع فى كلفة التعليم حيث كثافة الفصول ضعيفة واضطرار السلطات التعليمية لتوفير وسائل لنقل التلاميذ والطلاب ، ففى بعض المناطق النائية والصحراوية يكون من الصعب توفير عدد من التلاميذ والطلاب لإقامة مدرسة متكاملة ذات فصول لمختلف الفرق الدراسية ومن الأساليب المتبعة فى هذا المجال لتقليل كلفة التعليم إقامة المدارس ذات الفصل الواحد والتى يتسع الفصل فيها لأطفال من أعمار ومستويات تعليمية مختلفة ويقوم بتعليمهم جميعا معلم واحد .

وبالطبع يجب أن يكون هذا المدرس على قدر معين من الكفاية والمهارة بحيث يقوم بتدريس المجموعات المختلفة للتلاميذ فى وقت واحد .

ومن الأساليب المتبعة لخفض الكلفة فى بعض البلاد أن يدرس البنات والبنين فى نفس المدرسة أو الفصل حيث يصعب إنشاء مدرسة للبنات وأخرى للبنين فى نفس المرحلة ، ومن الإجراءات المتبعة أيضا إقامة مجمع للمدارس فى موقع معين لخدمة أكثر من منطقة قليلة السكان

وينقل التلاميذ والطلاب من المناطق النائية إلى هذا المجمع بدلا من إقامة مدرسة لكل منطقة ، ومن الطبيعى أنه يمكن توفير إمكانات تعليمية مناسبة فى هذا المجمع من المدارس بما يرفع من كفاية التعليم المقدم والتى يصعب توفيرها فى المدارس فى هذا المجمع من المدارس بما يرفع من كفاية التعليم المقدم والتى يصعب توفيرها فى المدارس الصغيرة التى تخدم المناطق النائية .

ومن الأساليب المتبعة أيضا لخفض الكلفة فى مرحلة التعليم الثانوى إقامة مدرسة شاملة تقدم تعليما عاما جنبا إلى جنب مع تعليم تقنى فى مختلف المجالات كالتجارة أو الصناعة أو الفنون وغيرها ، ولاشك أن مثل هذه المدارس الشاملة يمكن أن توفر تعليما يقل فى كلفته من إقامة مدرسة لكل نوع من التعليم ، كما توفر هذه المدارس خدمة تعليمية أفضل لإمكان توفير ما تتطلبه هذه المدارس من تجهيزات مناسبة .

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات التى تتبعها أو تتخذها الدول فى خفض كلفة التعليم فإن للتربية أيضا دور فى خفض تكاليف التعليم ويتمثل هذا الدور فى النقاط التالية :

1- البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وعدم الاقتصار على الحكومات وذلك عن طريق :

أ- إشراك القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية فى تحمل جزء من النفقات التعليمية .

ب- إنشاء صندوق وطنى للتربية من أجل دعم العملية التعليمية تساهم فيه المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ورجال الأعمال .

2- اهتمام القائمين على أمور التربية والتعليم بضرورة وضع ميزانية التعليم فى ضوء الأهداف المرجو تحقيقها دون أى إسراف أو استخدامات عشوائية غير

مدروسة مما يترتب عليها زيادة فى حجم الإنفاق على التعليم .

3- ضرورة التزام التربية بترشيد التوظيف وتحديث الإدارة وإعادة تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم وأهداف التعليم .

4- قيام التربية بإعادة النظر فى التخصصات الموجودة والتى لا يطلبها سوق العمل .

5- قيام التربية بإعادة النظر فى الأجهزة والهياكل الإدارية المختلفة وفى درجات شاغليها وفى أوجه الإنفاق التى لا تخدم العملية التعليمية .

6- قيام التربية بإشراك الكفاءات الاقتصادية فى إدارة نظمها والتخطيط لبرامجها بما يضمن الاستفادة منهم فى مجال الإنفاق التعليمى .

7- العمل على إصلاح نظم التعليم ومؤسساته المختلفة لتتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا له دور فى الحد من زيادة نفقات التعليم .

obeikandl.com

المراجع

1- صالحة عبد الله يوسف ، عبد الله بن مبارك الشنقرى ، التعليم العالى الخاص فى سلطنة عمان ودوره فى التنمية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى .

2- وزارة التربية والتعليم ، وحدة المعلومات ، كليات ومعاهد التعليم العالى فى ج . م . ع . القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر 2001 .

3- عبد الله عبد الدايم ، دور التعليم العالى الخاص فى تجويد التعليم العالى ، مؤتمر التعليم العالى والجامعى ، ج 2000 .

4- إسحاق فرحان ، التعليم الخاص التجربة الأردنية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ، ج 2000 .

5- الهلالى الشربينى الهلالى ، اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم الجامعى ، المؤتمر القومى العاشر جامعة المستقبل فى الوطن العربى ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس 27 – 28 ديسمبر سنة 2003 .

6- عارف العطارى ، خصخصة التعليم العالى دراسة حالة التجربة الماليزية ، مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ج 2 2000 .

7- فيليب ج التياتس ، أساليب تطوير التعليم العالى أفق لعام 2000 ، مجلة متقبليات ، اليونسطو ، ع مجلد 21 ، ع 2 ، 1991 .

8- على عبد الله موسى ، مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالى ، مؤتمر مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليمية والعالمية ، كلية التربية ، جامعة حلون 20 – 21 إبريل ج2 سنة 1996 .

9- مها عبد الباقى جيلى ، التعليم الجامعى الخاص ، القضايا ومتطلبات المجتمع ، مؤتمر جامعة المنصورة ، التعليم وعالم فى الطون العربى ، رؤية مستقبلية ، كلية التربية جامعة المنصورة ، 3 – 4 إبريل 2001 .

10- حسن حسين البيلاوى ، خصخصة التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين التحديات والاستجابات مؤتمر خصخصة التعليم العالى والجامعى ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ج1 سنة 2000 .

11- مراد صالح زيدان ، تمويل التعليم العام فى مصرى ضوء تجارب بعض الدول